الفصل الرابع
الآليات تطبيق إستراتيجية
الاتحاد الأوربي في المنطقة المتوسطية
والمغاربية

أما في الفصل الرابع، فقد تم تخصيصه لآليات تطبيق إستراتيجية الاتحاد الأوربي في المنطقة المتوسطية والمغاربية، عبر طرح مسار برشلونة، واتفاقيات الشراكة الأوربية –المغاربية- وأخيراً تقييم الشراكة الأورو- متوسطية ككل، وتقييم الشراكة الأورو- نغاربية على وجه الخصوص.

المبحث الأول
الأطر القانونية لهذا التواجد

ولذلك عملت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية على عدة مستويات وفي عدة أبعاد؛ ففي إطار التعاون الجماعي يوجد عدة أطر للتعاون في الأبعاد الاقتصادية والأمنية. فمن الناحية الاقتصادية تتعدد أطر التعاون، ومن أهمها:

1- إطار اتفاقية لومي:

وهو أحد أهم قنوات العلاقات متعددة الأطراف التي تربط دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادي والكاريبي. وقد وُقِّع في إطارها أربع اتفاقيات بدأت الأولى عام 1975م وضمت 46 دولة من دول أفريقيا والمحيط الهادي والكاريبي، وتوسعت العضوية حتى ضمت حوالي 69 دولة في اتفاقية لومي الرابعة التي طبقت في الفترة من 1995- 2000م. وقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تجديد الاتفاقية بعد

انتهائها؛ حيث صاغت اتفاقية جديدة هي اتفاقية كوتونو في يونيو 2000م.[1]

واتفاقيات لومي هي أساساً اتفاقيات تنموية استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية. إلا أن الحوار بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي في الفترة التي سبقت إعلان اتفاقية كوتونو الأخيرة كشف عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين؛ حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الجيد وحل الصراعات كمبادئ أساسية للاتفاق الجديد، وهي المبادئ التي أشارت إليها اتفاقية لومي الرابعة.

ومن الجدير بالذكر أن طرح الولايات المتحدة لقانون النمو والفرص في أفريقيا كان الغرض منه منافسة إطار اتفاقيات لومي مما يعد مظهراً من **مظاهر التنافس الاقتصادي** بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في المنطقة.

وتهدف الاتفاقية الجديدة إلى ما يلي:

- إحداث تغيير جذري في تنظيم العلاقة بين أوروبا وإفريقيا؛ حيث تمّ إلغاء النظام الذي يمنح تفضيلات لإفريقيا من جانب واحد، كما كان في اتفاقية لومي القديمة، وذلك ليحلّ محله اتفاق

---

1 - توفيق راوية، **التنافس الدولي في القارة الإفريقية**: متحصل عليه من موقع الانترنت يوم 2009/01/20 Albayan-magazine.com.

إقليمي للتجارة الحرة بين الجانبين بعد فترة انتقالية مدتها 8 سنوات.

- القضاء على الفقر في إفريقيا ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التحرير التدريجي لتجارتها مع أوروبا مع مراعاة الظروف الاقتصادية في هذه الدول.

- تقديم منح مالية لإفريقيا ودول بحر الكاريبي والمحيط الهادي قدرها 13.5 مليار يورو خلال الفترة من 2000 إلى 2007 إلى جانب 9 مليارات منح سابقة لم تستفد منها هذه الدول.

ومن المنتظر أن يتم التوقيع على هذه الاتفاقية في 31 مايو 2000 في قمة تعقد لهذا الغرض في "سوفا" عاصمة جزر فيجي لتبدأ بعدها مرحلة مشاركة إستراتيجية بين أوروبا وإفريقيا.

2- إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية:

يلاحظ أن الدول الأوروبية في تعاملها مع القارة الأفريقية عملت على فصل الشمال الأفريقي عن الجنوب الأفريقي؛ فإذا كان إطار اتفاقيات لومي قد تعامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء فإنها شكلت إطاراً جديداً للتعامل مع دول الشمال الأفريقي؛ من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية[1].

1- وقد أسس مؤتمر برشلونة 1995م هذا الإطار تعبيراً عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب

---

1 - المرجع نفسه، ص.2.

المتوسط بما فيها دول شمال أفريقيا. ويقوم هذا الأساس على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية. ففي المجال الأمني أورد إعلان برشلونة خمسة مبادئ أساسية هي: حل المنازعات بالطرق السلمية، الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نزع أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي المجال الاقتصادي أكد الإعلان على أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، وإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى عام 2010م، والحوار بين الطرفين في قضايا الديون والمساعدات.

ويعد هذا المشروع بدوره ـ مثله كمثل الإطار الأول ـ معبراً عن التنافس الأوروبي الأمريكي في القارة. فتأييد الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية يصطدم مع تأييد الولايات المتحدة للمشروع الشرق أوسطي. كما أن منطقة الشمال الأفريقي هي منطقة تنافس أمريكي فرنسي؛ حيث طرحت الولايات المتحدة في يونيو 1998م مشروع شراكة اقتصادية أمريكية مغاربية مع دول المغرب العربي الثلاث تمهيداً لإقامة منطقة للتجارة الحرة تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوروبية بهذه الدول.[1]

1- المرجع نفسه، ص.4.

أما عن التعاون الجماعي على المستوى الأمني فقد سعت الدول الأوروبية بعد مذابح رواندا إلى دعم الدبلوماسية الوقائية، وبحث إمكانية تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية. وقد حاولت دول الاتحاد الأوروبي منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن أمثلة النزاعات التي حاولت دول الاتحاد الأوروبي التدخل لحلها الحرب الأثيوبية الإريترية؛ حيث أرسل الاتحاد الأوروبي وفداً ثلاثياً يضم ممثلين عن ألمانيا والنمسا وفنلندا إلى أديس أبابا في مهمة وساطة لمحاولة تهدئة الصراع بين البلدين.وفي إطار العلاقات الخاصة التي تربط بين بعض الدول الأوروبية وأفريقيا تجدر الإشارة بشيء من التفصيل إلى العلاقات الفرنسية الأفريقية وسياسة فرنسا في أفريقيا

3ـ برنامج ميدا:

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية وبالتالي يتم تطبيق فصول عملية برشلونة الثلاثة. وقوام هذا البرنامج ميزانية تبلغ 4ر685 مليار يورو خصصت للتعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي وشركائه الأوسطيين في الفترة الواقعة ما بين 1995 – 1999 وتخصيص مبلغ 5ر35 مليار يورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و 2006 ويرافق هذه المنح من ميزانية

المجموعة الأوروبية فرصة توفر إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي . وتتوفر 90 بالمائة من الأموال من خلال برنامج ميدا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد والجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية بينما تخصص العشرة بالمائة الباقية إلى النشاطات الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها.[1]

يركز برنامج ميدا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي:

دعم التحول الاقتصادي:

والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.

تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: والهدف هو تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية

تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود:

والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

---

1 - مقال (التعاون)، عن بعثة المفوضية الأوروبية، متحصل عليه من موقع : www.deljor.cec.eu.int

ويمول برنامج ميدا المبادرات المحددة السياسة التي وضعها وحددها كاملة المستفيدون ويهدف تمويل الاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج إلى تفعيل مصادر الدول المستفيدة من أجل إيجاد تغيرات هيكلية اقتصادية دائمة.

وبانتهاء عام 2000 بلغت الالتزامات الأوروبية للأردن عند بدء عملية برشلونة حوالي 1ر552 مليون يورو منها 1ر244 مليون يورو منحة برنامج ميدا المقدمة من الاتحاد الأوروبي، وميزانية 25 مليون يورو كرأس مال طوارئ يديره بنك الاستثمار الأوروبي و 283 مليون يورو يقدم كقروض طويلة الأمد من مصادر بنك الاستثمار الأوروبي الخاصة . وقد حقق الأردن في نهاية العام منزلة أفضل شريك من حيث مصادر ميدا والتي وصلت إلى حد الدفع للأردن ما قيمته 80 بالمائة من قيمة المنحة المخصصة له.

- تمثلت آليات تطبيق إستراتيجية الاتحاد الأوربي في المنطقة، في طرح الشراكة الأورو- متوسطية، عبر مؤتمر برشلونة (27- 1995/11/28)، كإطار لتدعيم الروابط الجماعية، بغية إقامة نظام إقليمي مشترك للتعاون والأمن متعدد الأطراف والمجالات.

- تستمد الشراكة الأورومتوسطية منطلقاتها الفكرية من الليبرالية الجديدة والتي تقدم الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية، بحيث تعتبر الرفاهية الاقتصادية صمام الأمان لمنع المشكلات السياسية والأمنية بمنطقة المتوسط، من أن

تستفحل وبالتالي تفجر المنطقة وتنقل إلى أوربا عبر الهجرة (احتواء المشكلات الأمنية على المدى البعيد عن طريق تعزيز الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي).

- أما المنطلق الثاني فيتمثل في عملية التكامل الفني، وأحداث ترابط بين دول الإقليم المتوسطي، عن طريق خلق شبكة من المصالح والارتباطات على أرض الواقع في عدة مجالات اقتصادية وتجارية وفنية، عبر مشاريع مشتركة تتمتع بتوافق الأطراف المختلفة، وتعود بفائدة سريعة على جميع أطراف العملية التكاملية.

- إن الهدف المحوري من وراء مؤتمر برشلونة، هو الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط مع حلول سنة 2010، تشمل ما بين 30 إلى 40 دولة،

بتعداد سكاني يبلغ حوالي 600 مليون نسمة، تمكن الاتحاد الأوربي من استعادة مكانته كقوة اقتصادية وسياسية في منطقة المتوسط، بحيث يمكن معه لعب دور متعاظم على الساحة العالمية والخروج من السيطرة الأمريكية بعد انتهاء فترة الحرب الباردة.

- حددت وثيقة برشلونة ثلاثة مجالات رئيسية مرتبطة ومتكاملة مع بعضها البعض، تمثلت في الشراكة السياسية الأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة الثقافية والاجتماعية.

- تعتبر الشراكة السياسية الأمنية، من أهم المجالات التي تركز عليها الشراكة الأورو- متوسطية، نتيجة لاعتبار المنطقة، منطقة إستراتيجية هامة لأمن أوربا، ومن هنا كان الاهتمام بهذا المجال والذي ينطلق من فرضية أساسها أن السلم والاستقرار في المنطقة المتوسطية، هو هدف مشترك لجميع دول الشراكة والذي لا يتحقق إلا بتدعيم الحوار السياسي المنظم، عن طريق تدعيم قيم الديمقراطية، واحترام الحريات الأساسية، التنوع والاختلاف، محاربة التعصب، تعزيز الأمن الإقليمي عن طريق الالتزام بالمواثيق الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية.[1]

- أما لشراكة الاقتصادية والمالية فتعتبره أداة أساسية معتمدة لتنفيذ محتوى المجال السياسي الأمني، عن طريق التركيز على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن، بهدف خلق منطقة من الرخاء المشترك في المتوسط، تدعيم الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتحديث الهياكل الاقتصادية، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص والاهتمام بنقل التكنولوجية وتطوير البحث العلمي، وذلك عن طريق زيادة حجم المساعدات المالية والمعونات الاقتصادية والقروض.

- أما بالنسبة للشراكة الثقافية والاجتماعية فتعتبر قاعدة حقيقية للتقارب والتفاهم وتطوير الإدراك المتبادل بين دول البحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه، تسمح بتعزيز الاحترام

---

1 - المرجع نفسه.ص 2

المتبادل للثقافات والأديان والحضارات المختلفة، عن طريق نشر اللغات والتعاون في مجال التعليم.

هذا النوع من الشراكة يؤكد على إشراك المجتمع المدني في عملية التحول الاقتصادي والسياسي عن طريق تبادل البرامج والتظاهرات، والتعاون في مجال الهجرة ومحاولة تسهيل تنقل الأفراد فيما بين الدول والمجتمعات.

- لتجسيد ما سبق تم إبرام عدة اتفاقيات أورو- متوسطية نكتفي في هذا المجال بالاتفاقيات أور- مغاربية.

- ارتبطت دول المغرب العربي الثلاثة (تونس، المغرب، الجزائر)، باتفاقيات شراكة مع أوربا، كان أولها اتفاقية الشراكة الأوربية التونسية، التي أبرمت يوم 17 جويلية 1995، تزامنت مع مؤتمر برشلونة، تمثلت في مساندة التحديث الاقتصادي في تونس ورفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج، والانفتاح على التجارة الخارجية، وتحرير المبادلات الصناعية، وتدعيم القطاع الخاص وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوربي وتونس، وكذلك تدعيم الحوار كأداة للتعاون السياسي.

- ثاني اتفاقية شراكة كانت مع المغرب أبرمت يوم 26 فيفري 1996، بعد مفاوضات عسيرة حول ملف الزراعة والصيد البحري، نتيجة المنافسة الاسبانية والبرتغالية وتطبيق السياسة الزراعية المشتركة، التي أضرت بالمنتجات المغربية تمثلت الاتفاقية

في طرح إنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي خلال 12 سنة عبر إلغاء الحقوق الجمركية بصفة تدريجية على المنتجات المصنعة ما عدا قطع النسيج والسلع الفلاحية، تمويل الاستثمارات ومساعدات فنية في مجال إصلاح النظام الاقتصادي.

- أما بالنسبة لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، فقد تأخرت عن جيرانها إلى غاية 2001/12/19 مع تقديم مهلة للتطبيق إلى غاية 2005/09/01، احتوت على ثلاث محاور: سياسية، اقتصادية، ثقافية.

ففي الجانب السياسي تم التأكيد على الحوار السياسي ودفع المسار الديمقراطية، من أجل الوصول إلى منطقة أمن وسلام خالية من الأخطار.

أما في الجانب الاقتصادي فقد انصب على التفكيك الجمركي وإلغاء الحواجز خلال 12 سنة، تأهيل المؤسسات للمنافسة وفتح السوق الجزائرية، ثم الاندماج في اقتصاد السوق والاقتصاد العالمي، تحضير الجزائر للدخول للمنطقة الحرة سنة 2010.

أما على المستوى الاجتماعي و الثقافي فقد نصت الاتفاقية على التشاور حول تنقل الأشخاص، دور المجتمع المدني، إعادة النظر في النظام التعليمي والتكويني وتبادل الخبرات.

إلا أنه قد احتوت الاتفاقية على جوانب تضمنت 11 مادة شملت الجوانب التالية: التعاون في المجال القضائي والقانوني

ومكافحة الإرهاب والرشوة، دعم المؤسسات لتطبيق القانون وسير العدالة، ومحاربة الجريمة المنظمة وتبيض الأموال والمخدرات، تنقل الأشخاص والتأشيرة وقضايا الهجرة.[1]

أما عن تقييم الشراكة الأورو- مغاربية فيمكن تقديم تقييم أولي يتمثل في النقاط التالية: يلاحظ عدم التنسيق بين البلدان المغاربية، حيث سارعت كل دولة للتفاوض بمفردها مع الاتحاد الأوربي، مما أضعف مواقفها التفاوضية (كتلة 15 دولة أمام دولة واحدة)، هذا بالإضافة إلى أن الشراكة تعتبر مشروع أوربي لم تستشر فيه الدول سواء من حيث المنطلقات أو الأهداف أم التمويل.

كما يلاحظ عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بين الاتجاهين الأوربي والمغاربي، حيث تعتبر أوربا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي (الصادرات، الواردات 70 بالمائة - 80 بالمائة، بينما تشكل واردات الدول المغاربية حوالي 7 بالمائة من إجمالي الصادرات)، هذا مما عمق التبعية الاقتصادية والمالية.

أما بالنسبة للمخصصات المالية الأوربية فلم تستفد منها الدول المغاربية إلا في حدود 26 بالمائة، نتيجة لسنوية الاعتمادات ولنوعية المشاريع التي لا تخدم اقتصاديات دول المغرب العربي.

كما أن الانفتاح على الصناعات الأوربية وتحرير التجارة الخارجية سيؤدي إلى منافسة شديدة نتيجة عدم صمود المؤسسات

---

1 - المرجع نفسه. ص.4.

المغاربية على المدى المتوسط، أما على المدى البعيد فتكون استحالة قيام صناعات جديدة مغاربية.

- أما بالنسبة لتقييم الشراكة الأورو- متوسطية ككل، فهناك فريقين: فريق مؤيد للشراكة بمحتواها ، وفريق معارض.

- يرى الفريق المؤيد أنه في ضوء الخيارات المتاحة، تبقى الشراكة الأورو- متوسطية أفضل خيار متاح للبلدان العربية، فهي مجال لإعادة التوازن والخروج من الانعزالية، وذلك للاستفادة من النفقات المالية والتجارب والخبرات، ومحاولة التكتل للمساومة.

أما بالنسبة للفريق المعارض فإن الأمل معدود في الفضاء الأورو- متوسطي، نتيجة لعدم زوال التناقضات، بل مبادرة برشلونة عبارة عن نوع آخر من أنواع الهيمنة والتبعية على جميع المستويات هدفها الاندماج في الليبرالية الجديدة والاقتصاد العالمي المهيمن.

المبحث الثاني
تقييم واستنتاج

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

يتضح من هذه الدراسة أن هناك أهدافها إستراتيجية لكل من أوربا وأمريكا تجاه دول المغرب العربي، يتم تنفيذها عبر آليات سياسية واقتصادية وثقافية للمحافظة على مصالحها القومية.

تهدف السياسة الأوربية منذ الستينات في منطقة المغرب العربي، إلى إبراز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها، لتشمل كل بلدان حوض المتوسط، لمواجهة المنافسة الحادة للقوى الاقتصادية الأخرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. كما تهدف أيضاً إلى إبقاء الدول المغاربية تابعة لها، عن طريق هيكلة عميقة لاقتصادياتها في إطار مفاهيم الليبرالية الجديدة، وكرد سياسي على المشروع الأمريكي الشرق الأوسطي.

من أهداف الشراكة الأورو- مغاربية احتواء وإعادة إدماج المغرب العربي في المنظومة الأوربية الجديدة، المندرجة ضمن النظرة النيوكولونيالية، التي تهتم بفتح الأسواق وإنشاء ظروف مناسبة للاستثمار الخارجي، ورفع القيود وتحطيم الحواجز والحمايات، دون إدراج خصوصيات كل دولة والعمل على مساعدتها على تنمية اقتصادياتها.

طرحت الشراكة الأورو- مغاربية من جانب واحد، هو الجانب الأوربي وما على الطرف الثاني الدول المغاربية كل على حده، إلا التكيف وقبول المقترحات المقدمة، مما يفقدها مبدأ المصالح المشتركة المتبادلة، ومن هنا نكون أمام مركز وأطراف، فالمركز يتمثل في الاتحاد الأوربي والأطراف تتمثل في الدول المغاربية فرادى، مما يرجح ثقل المركز مقارنة مع الأطراف، بحيث تتميز بتبعية اقتصادية واجتماعية للأطراف نتيجة للعلاقة غير المتكافئة بين الطرفين، وتكريس دور الدول المغاربية كمستودع للمركز وكسوق لتصريف منتجاته.

تعتبر اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوربي وكل دولة مغاربية بمثابة اتفاقات دفاع وحماية للاتحاد الأوربي ضد الهجرة القومية نحو أوربا عن طريق التركيز على الهاجس الأمني والاستقرار.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي والمتوسط مجالاً حيوياً، لارتباطهما بمصالحها في كل من أفريقيا والشرق الأوسط، إذ تعتبر المنطقة المغاربية منطقة عبور إلى الشرق الأوسط، مما استوجب في سياستها الخارجية التحكم في هذا الممر الاستراتيجي، من أجل تأمين الإمدادات النفطية من الشرق ومزاحمة الاتحاد الأوربي في مناطق يعتبرها فضاءاً أوربياً، وسداً للفراغ بعد خروج القوى الاستعمارية من القارة الأفريقية، وإحكام الهيمنة على هذا الجزء من العالم، فأطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرتها للشراكة الاقتصادية، عبر مشروع إيزنستات مع كل من

دول المغرب العربي باستثناء ليبيا وموريتانيا، مركزة على تونس، المغرب، الجزائر باعتبارهم دول رئيسة في الاتحاد المغاربي.

ليست للدول المغربية الثلاثة تونس والمغرب والجزائر أية إستراتيجية في شكل فردي أو جماعي، سواء اتجاه الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية، مما أضعف مركزهم التفاوضي مع الاتحاد الأوربي أو مع أمريكا.

إن غياب إستراتيجية مغاربية، سواء من أجل التنسيق والتعاون المغاربي، أو من أجل التعامل مع القوى الأجنبية، هي الأسباب الحقيقية للتغلغل وانتشار النفوذ الأوربي الأمريكي على حساب الاستقلالية المغاربية وإقامة تكامل حقيقي مغاربي، يرتقي بإمكاناته إلى مصاف التكتلات الجهوية الناجحة والمؤثرة في العلاقات الدولية، وفي النظم الجهوية الأخرى، ذات المصالح المباشرة بمنطقة المغرب العربي.

ومن هذا المنطلق يستدعي رسم إستراتيجية مغاربية، تنطلق من الواقع وتحدد أهدافا يمكن الوصول إليها بالنظر إلى المصير المشترك، بما يكفل مصالح شعوب المنطقة وبما يجعل مجهودات بناء المغرب العربي تتجسد على أرض الواقع، وبما يكفل بأن يؤدي المغرب العربي رسالته الحضارية، في إطار مناخ ديمقراطي وعملية سياسية مستمرة من التغيرات على كافة المستويات.

وللتوصل إلى ما تصبو إليه الدول المغاربية، من عوامل الوحدة والتكتل والازدهار لشعوبها، **ولعب دور جهوي في المنطقة يمكن تقديم التوصيات التالية:**

1- ضرورة الإيمان بأهمية التعاون والتفهم حول كيفية مواجهة المشاكل، وطرح الحلول، عن طريق التشاور والتحاور، وذلك بالتوفيق والتوازن بين الأهداف والمصالح المشتركة، ومواجهة التحديات سواء منها الداخلية أو الخارجية، عن طريق الانطلاق من الواقع، واحتواء المشكلات بين الدول المغاربية وتنسيق السياسات في جميع المجالات، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية.

بحيث يتجلى ذلك بالتأكيد على أمرين اثنين في هذا المجال:

أ- نبذ الخلافات وطرح جانباً المشاكل المفتعلة، ومحاولة فصل المسار التكاملي عن المزاجات المتقلبة للحكومات حتى لايصبح التكامل كبش لأبسط خلاف بين تلك الحكومات، وقضية إغلاق الحدود سنة 1994 وما انجر عنها من تجميد الاتحاد، وهي عبارة للأجيال القادمة ولشعوب المنطقة التي أثرت بشكل مباشر في عملية دفع التكامل المغاربي إلى الأمام.

ب- إفساح الطريق للمشاركة الشعبية في تقرير المصير المشترك طبقاً للأسس الديمقراطية في الحوار والتفكير مما يجنب المنطقة المغاربية موجات العنف والاضطرابات التي من شأنها

عرقلة الاستقرار السياسي، الذي يعتبر أساس وقاعدة للتنمية في جميع المجالات.

2- إعادة النظر في محتوى المعاهدة المنشأة لاتحاد المغرب العربي، ومعالجة ما يشوبها من خلل، خاصة المادة السادسة، التي تسببت في عرقلة، بل توقيف وتجميد مسار الاتحاد، هذا بالإضافة إلى تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي بما يتلاءم والمصالح المشتركة للبلدان المغاربية، عن طريق تسريع المصادقة على الاتفاقيات التجارية والجمركية، والبروتوكولات المرتبطة بها ووضعها موضع التنفيذ بقصد تأسيس السوق الموحدة الداخلية التي تدعم حرية انتقال الأفراد والموارد والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية.

3- إذا كان قد تم في الماضي القريب اتفاقيات شراكة ثنائية بين الاتحاد الأوربي ككتلة واحدة ودول المغرب العربي متفرقة، قصد زيادة تفتح اقتصاديات الدول المغاربية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتزام الحكومات المغاربية بتطبيق الإصلاحات الهيكلية، والاستفادة من المساعدات المالية المشروطة، فإنه من الأجدر بالدول المغاربية، من تصور صيغة للتنسيق والتكامل بين الخطط والسياسات الاقتصادية لكل دول المغرب العربي، عبر إستراتيجية موحدة تتيح الدخول في شراكة أورو- مغاربية بصفة تعاقدية بين الاتحاد الأوربي كطرف والدول المغاربية كطرف ثاني.

إن هذا التصور لا يمكن إدراكه إلا بإعادة ترتيب البيت المغاربي عبر مراحل، وذلك لتقوية مراكز دول مغاربية في إطار حوار الشراكة مع الأطراف الأخرى، بغية الاستفادة من الظروف الدولية المحيطة.

تستدعي هذه العملية بعث مشروع قومي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية بعيداً عن الخطب الإيديولوجية، حيث توضع في المقام الأول المصالح العليا المشتركة للمجتمع المغاربي، رسالته الحضارية ويمكن تجسيد ذلك عبر تدعيم اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية، منطلقين من المشاريع الاقتصادية المشتركة، وصولاً إلى الاتحاد الجمركي القطاعي، فالسوق المشتركة.

4- التشديد على التنسيق مع التجمعات العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي، أو أية دولة من الدول العربية الأخرى، وذلك عن طريق المشروعات المشتركة، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من فرص التجارة وتبادل المنافع ويقوي الموقف التفاوضي اتجاه أوربا والعالم الخارجي بصفة عامة ويجعل الاتحاد المغاربي نواة تكامل عربي منشود.

مما سبق يمكن الإشارة أنه نتيجة للقرب الجغرافي والعلاقات المميزة مع أوربا والآليات المستخدمة كحوار خمسة، والاتفاقيات الثنائية المبرمة، يبقى الاتحاد الأوربي مرشحاً للمزيد من التعاون مع دول المغرب العربي ومنطقة المتوسط وخاصة في مجالات

الهجـرة والتمويـل والطاقـة والقضـايا الثقافيـة أكثـر مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وذلـك بحكـم العوامـل الجغرافيـة والتـاريخ مـن جهة وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية الضخمة التي تشهدها المنطقة وتجعل كل من الطرفين الأوربي والمغاربي عمقاً استراتيجياً للآخـر، خاصـة مـع إنشـاء منطقـة التجـارة الحـرة في المتوسـط سـنة 2010.

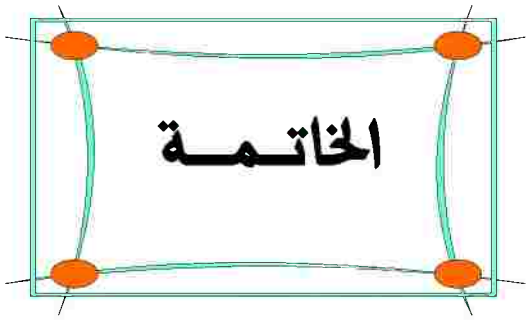
الخاتـمــة

يتضح من العرض السابق انه مع منتصف التسعينيات ساد التنافس على المغرب العربي بين الأقطاب المتعددة للنظام الاقتصادي الدولي نتيجة تزايد فرص استغلال الاقليم استثمارياً وتجارياً.
ورغم احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية (فرنسا) على الساحة المغاربية كما اتضح من خلال سياستهما وردود أفعالهما تجاه أحداث القارة الإفريقية والإقليم المغاربي، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس بعدة اعتبارات منها أن القوى الأوروبية والولايات المتحدة حلفاء، ولن يتصارع بعضهم مع بعض بشأن طموحات كل منهما على الساحة الأفريقية، كما يشير البعض إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأمريكية الذي يؤكد على أن تكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة في أفريقيا، ولكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة.

ولكن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأمريكية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة في أفريقيا من أهمها اليابان والصين. وقد تطورت سياسات تلك الدول تماشياً مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. فاليابان انحصر دورها في البداية على تقديم المساعدات إلا أنها مع أواخر الثمانينيات أعلنت سياسة جديدة تقوم على محاور ثلاثة: المساعدات، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام. وعملت اليابان على دعم التنمية في القارة الأفريقية وإثارة انتباه المجتمع الدولي تجاه أفريقيا بعد الاتجاه إلى تهميشها؛ وذلك

بدعوتها لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية أفريقيا - المعروف باسم تيكاد - عام 1993م ثم عقد المؤتمر الثاني عام 1998م. وبصفة عامة تركز اليابان في علاقتها مع أفريقيا على الجانب الاقتصادي مستخدمة في ذلك عدة أدوات أهمها المساعدات والاستثمارات والعلاقات التجارية. وتعد اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في أفريقيا منذ بداية التسعينيات.

أما بالنسبة للصين فقد تحول اهتمامها بالقارة من دعم حركات التحرير في أفريقيا في الخمسينيات إلى تبني سياسة ترتكز على المصالح العامة والإستراتيجية بعيدة المدى لكلا الطرفين. كما تطورت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من الاعتماد على قناة واحدة في صورة مساعدات صينية حكومية إلى تعاون متبادل في صورة مشروعات مشتركة، وقروض بفائدة منخفضة بالإضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

ويعد هذا التنافس الذي تعددت أقطابه دليلاً على عودة الاهتمام بالقارة الأفريقية؛ وهو ما تجسد في الفترة الأخيرة في دعم الدول الصناعية الكبرى لمشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (المعروف باسم نيباد) ولكن لا يزال السؤال مطروحاً: هل مشروع التنمية الجديد يعبر بالفعل عن شراكة جديدة، أم انه مجرد مؤشر جديد على التنافس الدولي في أفريقيا، ومحاولة لفرض النموذج الغربي للتنمية على الدول الأفريقية؟